منطلقات النضال الارتيري وبرنامج الثورة الوطنية الديمقراطية

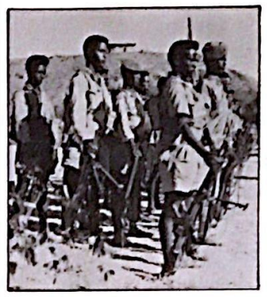

المؤسسات الاستعمارية التي تم تكوينها من اجل استغلال الشعب الارتري وستقيم بدلا عنها مؤسسات ديمقراطية حديثة لا تسمح باستغلال الانسان للانسان ، وسيتم الغاء كافة المؤسسات القائمة على الاستغلال .

٢ – ستكون الافكار والمؤسسات الشرعية هي تلك التي غذتها واختبرتها الثورة الارترية بدقة وسيتم انتزاع جذور ايديولوجية الحكومة الاثيوبية الاستعمارية الاقطاعية . وستقوم الحكومة الثورية ببناء الاقتصاد الوطني وغرس الثقافة الجديدة بالتعاون مع القوى التي شاركت في احراز النصر .

٣ – وسيتم انشاء مناطق اقليمية تتمتع بكافة السلطات الضرورية المرتبطة باهداف الثورة .

٤ – ان الجيش الثوري بجانب مهمته في تأمين وحراسة الدولة سيعمل بدا بيد مع الشعب في برنامج التنمية الوطنية .

٥ – ان الدولة الثورية ستقوم بوضع الضمانات لحرية الاراء والافكار والصحافة والجمعيات والعبادة .

ثانيا – السياسة الاقتصادية :

ولقد تم استغلال ثروة ارتيريا وثمارها وثروتها وجهد عمالها وفلاحيها من قبل المستوطنين الاجانب وملاك الارض والراسماليين الارتيريين . ان الثروة التي انتجتها التربة الارترية والعمل الارتري كانت ولا تزال مصدرا للثراء الاجنبية . ان هذا النهب الاستعماري والظلم الطبقي يجب ان يلغى عن طريق مصادرة كافة الاراضي التي بيد اعداء الشعب وبدون تعويض .

٢ – سيرد الى الشعب كل ما يسمى بالاراضي الحكومية (الدومنيالي) التي اغتصبت منه والتي تم بيعها شمالا وجنوبا لرأس المال الاجنبي والمتعاونين معه من الارتريين .

٣ – سيتم انتزاع كافة ارتيريا الملاك الغائبين وغيرهم من الطفيليين وترد للشعب الذي يعمل ويعيش في هذه الارض .

٤ – ستتم اعادة تنظيم اراضي (الدبسا والرستي وغيرها) بطريقة ديمقراطية من اجل انتاجية اكبر في المستقبل من اجل تحقيق هذا الهدف فان وسائل علمية وتقنية زراعية حديثة ستتم ادخالها وستقوم الحكومة الثورية بشرح فوائد التعاونيات والملكية الجماعية لجماهير الفلاحين . وسيتم انشاء مراكز بحث زراعية في مختلف ارجاء البلاد لمساعدة الفلاحين لاحراز انتاجية اكبر .

٥ – ستعمل الدولة الثورية من اجل توطين واستقرار ذلك القطاع من السكان الذي كتب عليه الترحال طوال حياته . وستعمل الدولة في مكنة وكهربة عمليات الزراعة وصيانة مشاريع المياه وخطط مشاريع كبرى للري وتشجيع المشاريع القائمة الآن على اسس علمية ، وتنويع المحصولات . وسيتم معالجة الفرق الكبير بين المدينة والريف والذي كان نتاج سياسة الحكومات الاستعمارية المتعاقبة وسيكون هدف الدولة الثورية هو تطوير مجتمع زراعي متقدم وناجح .

٦ – سترد الى الشعب الاموال المنقولة وغير المنقولة التي اغتصبها الاستعمار الاثيوبي اثناء حرب التحرير .

ثالثا – الصناعة :

١ – ستتم مصادرة كافة التجارية والصناعية والبنوك التي في يد رأس المال الاجنبي وبدون تعويض .

٢ – ستتولى الدولة ادارة الاقسام الاساسية من الاقتصاد من اجل ضمان التطور الصناعي السريع ورفع الاستغلال عن كاهل العمال .

٣ – كما ستشرف الدولة الثورية على التجارة الداخلية والخارجية والتي هي الآن بيد رأس المال الاجنبي . كذلك ستقوم الدولة بحماية مصالح رجال الاعمال الارتريين بشكل لا يتعارض مع المصلحة العامة .

٤ – تؤمن الدولة جميع الثروات المعدنية المستغلة وغير المستغلة وستستثمرها لصالح جموع الشعب .

رابعا – السياسة الاجتماعية والثقافية :

١ – ستمنح الدولة كافة الحقوق للعمال لتكون نقاباتهم لكن العمال بوصفهم اكثر القطاعات تقدما وديمقراطية يشاركون مشاركة فاعلية في بناء المجتمع الجديد .

٢ – ستقوم الدولة بحماية حقوق المرأة العاملة ، وسترفع من كاهلها كل اشكال النظام التاريخي ، وستعمل على تحقيق المساواة للمرأة في مختلف مجالات الدولة والحياة الاجتماعية . فيكون للمرأة موقع ثوري في ارتيريا الثورة وستوقع العقوبات الصارمة على كافة اشكال التمييز ضد المرأة .

٣ – ستضع الدولة مشروعا لاجازات العمال مدفوعة الاجر ومشروع معاشات للمتقاعدين .

٤ – وستكون الاولوية في السكن للعمال وعائلاتهم ، ففي ارتيريا الثورة لن يعوض العمال في الاكواخ ولكنهم سيتمتعون بثمار عملهم .

٥ – ستكفل الدولة مجانية التعليم ومساواته للجميع . ان تعليم النشء الارتري هو مسؤلية وستكون المدارس تحت ادارة الدولة . وتشرف الدولة على البرامج التعليمية في مدارس المؤسسات الخاصة .

٦ – ستكفل الدولة تأمين الرعاية الصحية للمواطنين وخاصة الطبقات الفقيرة .

٧ – تكفل الدولة حق العمل لكافة الارتريين القادرين وتوقع العقوبات على المتعطلين عمدا .

٨ – تقيم الدولة مؤسسة خاصة لرعاية وتأهيل ابناء وامر الشهداء (من المقاتلين والشعب) ومنوهي الحرب ومتاضلي جيش التحرير ، وترعى كافة مصالحهم المادية .

خامسا – القواعد العسكرية الاجنبية :

تعمل الدولة على تصفية القواعد العسكرية الامريكية والاسرائيلي في ارتيريا تحقيقا لحرية الوطن وحماية للثورة والسلام في بلادنا والبلدان المجاورة .

كيف يستطيع النظام الفرنسي تحقيق التوازن بين دعم اسرائيل وتنمية المصالح الفرنسية بالبلاد العربية

وصلت كل من فرنسا واسرائيل اخيرا الى اتفاق حول طائرات الميراج الخمسين التي رفضت فرنسا شحنها لاسرائيل بعدما فرض الرئيس السابق الجنرال ديغول ، حظرا على شحن السلاح الى الاطراف المتنازعة في الشرق الاوسط ، وقد اثار عقد الاتفاقية بين البلدين في الاسبوع الماضي ، تكهنات حول تغير محتمل في سياسة فرنسا تجاه اسرائيل ، كما اثار اشارات عديدة حول الاستقلال الفرنسي والاسرائيلي للقجوات في قرار حظر شحن السلاح الى اسرائيل .

وقد انحصرت الاتفاقية بموضوع تسديد فرنسا لاسرائيل المبلغ الذي كانت تسل ايبب قد دفعته ثمنا لطائرات الميراج قبل فرض الحظر في ٢ حزيران ١٩٦٧ . ولم تتضمن هذه الاتفاقية ما هو خارج عن هذا الموضوع ، رغم ان اسرائيل كانت تراهن على ان تستطيع توسيع مضمون الاتفاقية بحيث تشمل مسائل اخرى مرتبطة ، تؤمن منها موقفا فرنسيا اكثر ملاءمة لها فيما يتعلق بالنزاع العربي – الاسرائيلي .

فقد اعتبر فرض الحظر على شحن طائرات « الميراج » آنذاك ، تحولا في موقف فرنسا الدبلوماسي لصالح الطرف العربي ، على اساس ان فرنسا حتى ذلك الوقت ، كانت المصول الاكبر للسلاح لاسرائيل .

ولم تتضمن الاتفاقية الاخيرة – على الاقل حسب المعلومات المعلنة حولها – ما كانت تتوخاه اسرائيل من فقرات ايجابية تجاهها ، ولكن هناك اشارات غير رسمية عن وجود « آفاق ايجابي » حول مسألة قطع الغيار للاسلحة الاسرائيلية الفرنسية الصنع ، والتي تخفف كثيرا من فعالية الحظر المعلن ، الذي يتمسك به الرئيس بومبيدو الى الآن .

كذلك يتوقع المراقبون تحسنا في العلاقات بين البلدين ، بعد قبول اسرائيل في النهاية لمبدأ استرجاع القيمة التي دفعتها فرنسا ثمنا للطائرات ، والذي اعتبر تنازلا عن موقفها السابق الذي يصر على الحصول على الطائرات.

وقد نشرت صحيفة « الهيرالد تريبيون الدولية » (١٦ شباط ١٩٧٢) رسالة من مراسلها في باريس حول هذه الاتفاقية الفرنسية – الاسرائيلية الاخيرة ، تضمنت اشارة الى بعض هذه التكهنات المتعلقة بصالتي تحسين العلاقات وحصول اسرائيل على قطع غيار طائرات الميراج التي تشكل جزءا هاما من السلاح الجوي الاسرائيلي ، كما كشفت اضافة الى ذلك بعض الحقائق حول موضوع الخطر الذي فرضه ديغول ، والطرق التي كانت تتم فيها عملية تجاوز هذا الحظر بواسطة تكيك « البلد الثالث » الوسيط .

فبموجب هذه الاتفاقية الاخيرة ، ستدفع فرنسا لاسرائيل مبلغ ٢٨٠ مليون فرنك فرنسي، ٢٩٠ مليون فرنك منها هو المبلغ الاصلي الذي كانت اسرائيل قد دفعته منذ خمس سنوات لشراء ٥٠ طائرة ميراج ، و ٩٠ مليون فرنك فائدة هذا المبلغ .

ورغم ان هذا المبلغ هو اكثر مما كانت فرنسا قد عرضته على اسرائيل في اول الامر ، الا انه اقل مما كانت تطلبه اسرائيل . اكثر من ذلك ، فان فرنسا تدفع هذا المبلغ بالفرنك الفرنسي ، بينما كانت اسرائيل قد دفعته بالدولار .

وقد ذكر مراسل الهيرالد تريبيون بأن معظم هذا المبلغ سيتم انفاقه في فرنسا « ربما للتزويد السري لقطع الغيار العسكرية » لاسرائيل . كذلك ستعاد هذه الطائرات الخمسين الى السلاح الجوي الفرنسي بعدما كانت طوال هذه الفترة منذ سنة ١٩٦٧ ، في القاعدة الصحراوية الفرنسية في شاتودن .

واشارت الصحيفة الى ان قضية هذه الطائرات قد سممت العلاقات بين البلدين لان الحظر الذي فرضته فرنسا على كافة اطراف النزاع في المنطقة « كان تأثيره الرئيسي على اسرائيل ، اكبر زبون للسلاح الفرنسي في ذلك الوقت » .

وعلى ما يبدو كان الفرنسيون حريصين على ايجاد طرق للتخفيف من فعالية الحظر على اسرائيل ، فالموقف الفرنسي ليس معاديا لاسرائيل ومؤيد للعرب كموقف مبدئي من النزاع العربي – الاسرائيلي ، بقدر ما هو معارض لسياسة الاحتلال بالقوة العسكرية ، ومطالب بتنفيذ قرار مجلس الامن (تشرين الثاني ١٩٦٧) انطلاقا من مصالح فرنسا في المنطقة .

الدروز في اسرائيل يحتجون على سلب اراضيهم

في الوقت الذي اتخذت فيه الحكومة الاسرائيلية قرارا بشأن تجنيد ابناء الطائفة الدرزية في الجيش الاسرائيلي ، وقع ١٥٠٠ من وجهاء الطائفة عريضة ضد هذا المشروع .

ودعا نداء وجهه شيخ الطائفة الدرزية في قرية الرامة ، فرهود قاسم فرهود ، الى وقف تجنيد الدروز ، وتساءل عن اسباب هذا التجنيد « خصوصا وان الدروز عرب الفجاع ، ومصيرهم ارتبط باخوتهم ابناء الشعب العربي » .

وقال النداء : « اعتقد ان معظم قرائنا لم تسلم من جور سلب الاراضي ، كمعظم القرى العربية الاخرى ، فاين هي اجود الاراضي في الرامة وبيت جن والمغار والبقيعة وبركا وحرفيش وغيرها ؟ الم تعتد اليها يد السلب والنهب ، بعضها بحجة امن الدولة ، او بحجة التحريج ؟ »

واشار النداء الى التناقض الفاضح بين تجنيد الدروز باسم امن الدولة ومصادرة اراضي القرى الدرزية باسم امن الدولة ايضا .

والمعروف ان مصادرة الاراضي الدرزية التي بدأت منذ اوائل الخمسينات شملت حتى الآن حوالي ٦٠ بالمئة من اراضي ابناء الطائفة الدرزية .

وفي هذا الصدد اشارت الصحيفة قائلة : « رغم ان الحظر بقي ساري المفعول مبدئيا ، الا ان الفرنسيين قد وجدوا عدة طرق لمواصلة تزويد اسرائيل بقطع الغيار » . هذا ، بينما اصبحت الولايات المتحدة هي المصول الرئيسي لاسرائيل ، وقد تضمنت الصفقة الاخيرة بين واشنطن وتل ابيب ٤٢ طائرة فانتوم و ٩٠ طائرة سكايهوك ، كما اعلن في الاسبوع الماضي .

وقد قبلت اسرائيل اليده في المفاوضات مع فرنسا حول الطائرات الخمسين ، في شهر ايلول الماضي ، عندما تأكد للمسؤولين في تل ابيب بأن فرنسا لا تنوي ابدا رفع قرار الحظر هذا ، وبأن الرئيس بومبيدو متمسك بقرار ديغول « الذي اصبح بمثابة رمز لسياسة فرنسا المؤيدة للعرب » (!)

ولكن في الواقع ، كان الاسرائيليون يضغطون على فرنسا من أجل التفاوض على اتفاقية اوسع على اتفاقية ، تقول الصحيفة ، تمكن البلدين من التوصل الى طريقة « تعايش سياسي » .

ولكن الذي حصل ان الوزارة الاسرائيلية قد اقرت الاتفاقية الاخيرة ، التي انحصرت بقضية المراج فقط .

واذا بدت هذه الاتفاقية المحدودة نكسة دبلوماسية لاسرائيل ، لانها كانت تأمل استغلال قضية الطائرات لكسب حياد فرنسي اكبر في الشرق الاوسط ، فان فرنسا ، عندما اعتبرت رفض اسرائيل في السابق قبول مبدأ اعادة فرنسا ثمن الطائرات كحل للمشكلة ، على انه عائق امام تحسين العلاقات بين البلدين ، اخذ ذلك الاعتبار على انه اشارة منها بأن العلاقات بين البلدين قد تتغير ما ان يزول هذا «العائق» .

ولكن من بعد هذه الاتفاقية الاخيرة تبقى بالنسبة لاسرائيل مسألة قطع الغيار للطائرات الفرنسية الصنع في سلاح الجو الاسرائيلي .

فلدى اسرائيل حاليا ، ٦٠ طائرة ميراج مقاتلة – قاذفة قنابل – اعتراضية ، كما ان لديها ٢٧ طائرة ميستر المقاتلة وقاذفة القنابل و ٩ طائرات سوبر ميستر اعتراضية و ٢٠ طائرة هليكوبتر من نوع « الوبت » بالاضافة الى العديد من طائرات التدريب ، وكلها فرنسية الصنع .

وقد اشارت الصحيفة بأن اسرائيل كانت تأمل ان تتضمن الاتفاقية الاخيرة ضمانة لها بتزويد فرنسا رسميا ، قطع غيار اسلحتها الفرنسية ، كما اشارت بأن مصادر من كلا الطرفين قد نفى ان يكون هناك في الاتفاقية اي اشارة او ذكر لمسألة قطع الغيار ، وبأن السعر الاسرائيلي لدى فرنسا اثير من ثانيان ، قد اكتفى بالتعليق على الاتفاقية بقوله : « كنا نفضل الحصول على المراج » .

وقد يكون ان الاتفاقية الاخيرة لم تتضمن فعلا ، اي اشارة لهذه المسألة الهامة بالنسبة لاسرائيل لكون حجم الطائرات الفرنسية الصنع في سلاحها الجوي كبيرا ، ومسألة ضمان قطع الغيار لها هي مصدر قلق للسلطات الاسرائيلية.

ولكن الوقائع تثبت بأن الطرفين قد حرصا على عدم تضمين الاتفاقية اي بند حول هذه المسألة ، او على الاقل ، حرصا على نفي ذلك ، ربما بناء على رغبة فرنسا وحرصها على المحافظة باستمرار ذلك الانطباع السائد في العالم العربي حول « تأييد فرنسا للطرف العربي » في النزاع . لان اي اعلان عن موافقة فرنسا على استئناف شحن قطع الغيار لاسرائيل من شأنه أن يزيل هذا الانطباع في الوقت الذي تنمو فيه مصالح فرنسا في العالم العربي وفي الوقت الذي تعمل فيه على منافسة الولايات المتحدة بصورة خاصة ، حيث العداء لواشنطن يسير في اتجاه تصاعدي ، وبوفر بالتالي ظرفا ملائما لهذا التوجه الفرنسي في العالم العربي .

لقد ظهرت في الماضي عدة اشارات في الواقع ، تثبت بأن اسرائيل لم تحرم عمليا من قطع غيار لطائراتها الفرنسية ، ولكنها بقيت مجرد اشارات متراكمة تشير الى ذلك، لصعوبة الحصول على دلائل قوية في هذا المجال بصورة عامة . وقد اضافت الهيرالد تريبيون اليوم الى هذه الاشارات دليلا جديدا، عندما قالت : « من المعروف انه حتى يومنا هذا فان قطع الغيار كانت تشحن الى اسرائيل بواسطة بلدان ثالثة تشتري هي الاخرى، العتاد العسكري الفرنسي ، اي جنوب افريقيا واستراليا » (!)

واضافت الى ذلك تقول بأنه كانت هناك ايضا ، في بعض الاحيان « عمليات شحن سرية ومباشرة بواسطة البعثة العسكرية الاسرائيلية لشحن الاسلحة » ، في باريس .

وفي الواقع ليس هناك من وسيلة يمكن ان تمنع وصول قطع الغيار لاسرائيل من بلدان تستعمل الطائرات الفرنسية في قواتها المسلحة وتؤيد اسرائيل ، وهذا هو الحال عادة في قرارات الحظر التي لا تستطيع ان تكون محكمة وكاملة الفعالية . ولكن من ناحية اخرى ، تجدر مراقبة الموقف الفرنسي اليوم فيما يتعلق بالصراع العربي – الاسرائيلي لان اي تحول بدرجة او بأخرى لصالح اسرائيل غير مستبعد في الوقت الذي يظهر فيه الرئيس الفرنسي تحولا عن السياسة الخارجية الديغولية ، على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة ، وعلى صعيد الموقف المتغير من حلف شمال الاطلسي الذي ينكب بدوره حاليا ، على قضية الصراع العربي – الاسرائيلي ويقوم بتحركات خطيرة في المتوسط ، ليست قضية مالطا او قبرص حاليا او اليونان بمعزل عن اهداف هذا التحرك .

نظرة احصائية الى "الاعجوبة" الاسرائيلية ١٠٪ من مساعدات العالم الغني تذهب لاسرائيل!

من ميزات الاستعمار الصهيوني في وجوده على الارض الفلسطينية ، انه استخدم الاساليب الكلاسيكية في القمع والاستغلال ليؤمن لنفسه سيطرة اقتصادية واجتماعية وتقنية لالغاء النسبة الطبيعية بين وجوده كاقلية وبين الاكثرية العربية . ولم يستطع المستعمر الاستيلاء على الاراضي الا بفرض جو من الارهاب والدمار والعنصرية ، امنت له ما كان يريده في مؤتمراته ونواياه ، مقيما بنى اجتماعية وثقافية واقتصادية عنصرية لتحويل البلاد والشعب الفلسطيني الى اداة في يد الاقلية اليهودية ، بسبب الدعم الاقتصادي الهائل الذي انهال عليه وما زال حتى يومنا هذا في تصاعد مستمر .

وبفعل هذه البنى الجديدة التي ركزت ما بين الحرب العالمية الاولى والثانية، تحول اليهود المهاجرون الى قوة اقتصادية هائلة تضغط على الاقلية العربية ، الامر الذي ادى في نهاية الامر الى الانتفاضات الشعبية سنة ١٩٢٠ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦ ، الانتفاضات التي تسميها الدعاية الصهيونية في الخارج بانها كانت انتفاضات عنصرية للقضاء على الاقلية اليهودية .

هذا التحول في الثلاثينات والاربعينات سيكون له تأثير كبير في الحرب العدوانية الارهابية سنة ١٩٤٧ – ١٩٤٨ وفي تاريخ الدولة الاسرائيلية ، اذ حصلت اسرائيل ما بين ١٩٤٩ و ١٩٦٧ على ما يزيد على ثماني مليارات من الدولارات كمساعدات رسمية من الدول الغنية ، هذاعدا الاموال التي تتدفق من الصهيونيين في العالم . وفي عملية حسابية بسيطة، نصل الى ان المساعدة هذه التي تلقتها اسرائيل من دول العالم ، تزيد على مجموع الانتاج الوطني للدول العربية المحيطة باسرائيل في سنة واحدة ، اي جمهورية مصر العربية ، وسوريا ، والاردن ولبنان والعراق !

والمساعدة هذه ، اذا حولت الى كل شخص اسرائيلي ، تفوق المدخول العام للمواطن المصري اربع مرات ، بينما تفوق مدخول المواطن الافريقي في المتوسط ٦ مرات .

وتتلقى الدولة الاسرائيلية سنويا ، كمساعدات رسمية ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون دولار من الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ، مما يدل على ان ١٠٪ من المساعدات التي تحول الى العالم الثالث، تصب في الخزانة الاسرائيلية . هذا يعني ان الدول الغنية تكرس لدولة تعد من الدول التي يقل عدد سكانها الف مرة من سكان العالم الثالث ، عشر مساعداتها !

على هذه الاسس تبني اسرائيل « اعجوبتها » التي تقدمها بفخر بواسطة دعايتها الى العالم الذي يندهش من ذلك، متناسيا الاموال التي تصل الى اسرائيل على حساب الدول النامية ، وفي هذا المجال ، اورد مكسيم رودنسون كلمة عن اسرائيل « بان الدولة الاسرائيلية لن تعيش ابدا ان لم يأتها مليار دولار سنويا من مساعدات رسمية وغير رسمية ، لان الانتاج الوطني الاسرائيلي لا يكفي لسد العجز المالي الذي يقع فيه الميزان التجاري بنسبة ٦٠٪ مما يفر تهافت اسرائيل وتشجيعها المساعدات الخارجية . والحل الوحيد لتأمين السيولة الخارجية هو وضع المنطقة في جو حرب دائمة مع العرب مما يدفع الولايات المتحدة والصهيونيين الى تقديم المعونات الهائلة » .

وبعد حرب حزيران ، قام المسؤولون الصهيونيون بفرض واجب على المتمولين اليهود لكي يأتوا الى اسرائيل في المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها الحركة الصهيونية وهذا ما اكده يعقوب هرتزوغ عندما اعلن بأن الهدف من دعوة المتمولين الصهاينة هو ادخال اكبر كمية ، ليس من المساعدات فقط ، بل من الاموال التي تتحول الى رأسمال تجاري او صناعي في اسرائيل ، وربط الاقتصاد الذي يشرف عليه الصهيونيون في العالم بعجلة الراسمال والاقتصاد الاسرائيلي مما يؤمن حماية مجانية للاقتصاد واتصالا وثيقا مع الجاليات اليهودية .

هذا عن الارقام الرسمية المسجلة في اسرائيل ، اما ما يقوله دفيد نيس احد الدبلوماسيين الذين كانوا في القاهرة قبل حرب حزيران ، فهو « بان اسرائيل حصلت من حكومة الولايات المتحدة وحدها من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٧٠ على ١١ مليارا من الدولارات اكثرها غير رسمي ، وعلى ٢٥ مليارا كمساعدات من الصهاينة ومن الاميركيين » .

هذه هي حقيقة الاعجوبة الاسرائيلية !